مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الرابع – العدد الثالث
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.4 , No.3)
July 2021

ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا
في ضوء تجربة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا

د. ميكائيل ادريس الرفادي/ أستاذ مشارك / قسم التخطيط والإدارة التعليمية / كلية الآداب/ جامعة بنغازي
د.كريمة المبروك علي الرقيعي/ أستاذ مساعد / رئيس قسم التخطيط والإدارة التربوية/ جامعة عمر المختار/ درنة.

المستخلص:

هدفت الدراسة الحالية للتعرف على أبرز مميزات نظم ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وذلك للاستفادة منها في الاسترشاد لتطوير نظم جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، وبما يتناسب مع بيئتها ونظام ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي الليبية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج المقارن الذي يمر بعدة خطوات، أولها: تقديم إطار نظري مستقى من الأدبيات السابقة حول نظم ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وذلك بعرض الفلسفة التي تقوم عليها هذه النظم وأهم المبادئ الأساسية لها، ومن تم عرض لأهم هيئات ضمان الجودة والاعتماد وآلياته. تأتي الخطوة الثانية من خلال القيام بالمقارنة بين النظامين، للوصول إلى الخطوة الثالثة وهي عرض لتصور وتوصيات لأهم الدروس المستفادة من النظامين السابقين لتطوير نظام ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا.

الكلمات المفتاحية *: ضمان جودة ، اعتماد ، التعليم العالي.*

Abstract

The present study aimed to identify the for most prominent features of systems quality assurance and accreditation of higher education institutions in (the U S A), and (Canada), This is to benefit from it in guiding the development of quality systems and accreditation of higher education institutions in Libya, in a manner that is commensurate with its environment and the system of quality assurance and accreditation of Libyan higher education institutions.

To achieve the objectives of the study, relied on the comparative approach, which passes several steps: first, to provide a theoretical framework derived from previous literature on quality assurance systems and accreditation of higher education institutions in both the United States and Canada, By presenting the philosophy on which these systems are based and the most important basic principles for them, and the most important quality assurance and accreditation bodies and its mechanisms were presented. The second step comes through a comparison between the two systems, to reach the third step, which is a presentation of a vision and recommendations for the most important lessons learned from the two previous systems for the development of a system for quality assurance and accreditation of higher education institutions in Libya.

Keywords: Quality Assurance, Accreditation, Higher Education.

1. المقدمة:

يُعد التعليم الجامعي ركنًا أساسيًا ومحورًا مهمًا من محاور الإنتاج المعرفي والعلمي للمخرجات التعليمية التي تخدم المجتمع وترفده بطاقات وإمكانيات تساعد على التقدم والرقي للأمم، والاهتمام بالتعليم الجامعي في جامعاتنا مع الرغبة في تحسينه وتطويره أصبح ضرورة حتمية لابدَ منها، فمستقبل مجتمعاتنا يتقرر في أروقة جامعاتنا ومدرجاتها ومعاملها، وبالتالي أصبح لزامًا عليها العمل على إرساء التعليم لأجل الاستقلالية، ولأجل تحقيق كفاءةٍ عالية الأداء، والذي يُعد استجابة إيجابية لتعميق وتكثيف الإنتاج العلمي والمعرفي وفي كيفية توظيف المخرجات التعليمية ذات الكفاءة الفعالة لخدمة المجتمع.

فقد جاءت الجامعات على رأس المؤسسات التعليمية المعنية بتغيير خططها ودراسة مناهجها وتقويمها بما يتلاءم مع العصر التقني والمعرفي الذي بات خيارًا هامًا نحو التقدم والإبداع، بل أصبح بوتقة تتمحور وتتسابق الدول نحو بلوغها، من هذا المنظور فقد رأت هذه الجامعات أنه لا مجال للدخول نحو العصر المعرفي إلا بجعل الجودة طريقًا ومنهجًا لها في كافة أنشطتها وإخضاع كل الممارسات والمتغيرات لمعايير الجودة وضبط المدخلات والعمليات بما يحقق أعلى مستوى من الأداء(دربي،2013).

وبالتالي فإن تطبيق مفهوم الجودة في المؤسسات للتعليم العالي والسعي لاعتمادها يعزز من سعيها ودورها لضمان تطبيقه للوصول إلى مصاف نظيراتها من الجامعات العالمية الأخرى، وينمى قدراتها على تجويد مخرجاتها وتطويرها من حيث الكم والنوع ووفق المعايير المعتمدة، كما يزودها بالدليل الإرشادي للرفع من جودة عملياتها الأكاديمية وتكتسب مصداقية لشهاداتها ودرجاتها العلمية التي تمنحها مما يجعلها أكثر قدرة على مواجهة المنافسة مع نظيراتها(الناصر،2013).

لذا برزت أهمية ضمان الجودة والاعتماد في السنوات الأخيرة من خلال تقييم القدرة المؤسسية للمؤسسات التعليمية، إضافة إلى الفاعلية التعليمية للبرامج، كما برزت الحاجة إلى وجود كيان وطني يقوم بتنفيذ ومتابعة برامج الجودة والاعتماد، والتأكد من قيام المؤسسات التعليمية بتقديم برامج تعليمية ذات جودة، كون الجودة وضمانها في التعليم أصبحت أمراً ضرورياً تتناسب مع احتياجات سوق العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية،وحتى يكون موضوع الجودة والاعتماد عملية ممكنة التطبيق،قامت جل الدول بإنشاء منظمات وطنية تُعنى بمسألة الجودة والاعتماد في التعليم، حيث أُنيط بتلك المنظمات وضع الآليات والإجراءات التي يتم من خلالها تأصيل الجودة وضمانها في العملية التعليمية، إضافة إلى وضع معايير تراعي الحد الأدنى من المعايير الدولية بهدف تمكن المؤسسات التعليمية من الحصول على الاعتماد المطلوب، ابتداءً من البنية المؤسسية ومكوناتها لتنتهي إلى مخرجات تلك العملية، ولأهمية ذلك تحرص كل الدول على اختلاف أحجامها ومستويات نموها على إنشاء تلك المنظمات بالشكل الصحيح والمناسب(مرجين،2016) .

على المستوى الإقليمي يحظى موضوع جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي باهتمام كبير، وترصد له ميزانيات ضخمة لتمويله، وعليه أنشئت في معظم الدول العربية هيئات ومراكز وطنية لضمان جودة واعتماد مؤسساته للتعليم العالي، ومنها على سبيل المثال، الأردن

ففي عام 1990، أنشئ "مجلس الاعتماد"، للإشراف على ضبط الجودة ووضع المعايير لاعتماد مؤسسات التعليم الخاصة وتطويرها، وفي عام 2007، صدر قانون حلت بموجبه "هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي"، محل "مجلس الاعتماد"، أما في الأمارات العربية المتحدة، فقد أنشئت "هيئة الاعتماد الأكاديمي"، عام 2000، وفي عُمان تم أنشاء "مجلس الاعتماد" سنة 2001، وفي فلسطين تأسست "الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة"، عام 2002، وفي السودان أنشئت "الهيئة العليا للاعتماد والتقويم"، عام 2004، وفي السعودية تأسست "الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي" عام 2004، أما في مصر فقد صدر قرار بإنشاء "الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد" عام 2006، وفي ليبيا أنشئ "مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي"، عام 2006(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة"اليونسكو"، 2009).

أما على المستوى المحلي في ليبيا أصبح تصميم نظم للجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في الآونة الأخيرة بمثابة رد فعل مباشر لتحقيق الاحتياجات الحقيقية للأنظمة التعليمية خاصة والمجتمع عمومًا فأنظمة الجودة تقوم على إستراتيجية شاملة للتحسين والتطوير من خلال رصد الواقع وتحليله من جهة وتحديد المستوى المطلوب للوصول إليه من جهة أخرى، في ضوء الإمكانات المتاحة وكذلك وفقاً للاعتبارات المحلية والعالمية، وانطلاقاً من هذا التوجه فقد تركزت إستراتيجية التعليم العالي في ليبيا على تحسين نوعية التعليم ورفع مستوى جودته في كافة المراحل والمستويات والقيام بعدة إجراءات والمرور بعدة مراحل، كما ذكر(مرجين، 2016)، بأنها بدأت مع صدور قرار من اللجنة الشعبية العامة(سابقاً)، رقم (141) لسنة 2004م، بشأن تنظيم الجهاز الإداري للجنة الشعبية العامة للتعليم العالي(سابقاً)،حيث تضمن الهيكل الإداري لأول مرة إدارة جديدة تحت مسمى "إدارة البحوث ومراقبة الجودة في التعليم العالي"، حيث أعطيت لهذه الإدارة مهام وضع اللبنة الأولى لضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي، ومن أبرز مهامها:

1. العمل على تنفيذ معايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي المحددة من اللجنة المركزية لجودة التعليم العالي.
2. معادلة الشهادات العلمية الأجنبية بالنظر إلى الأنظمة التعليمية الوطنية.
3. تحديد المؤسسات العلمية المخالفة لأسس وضوابط اعتماد مؤسسات التعليم العالي،واقتراح ما يلزم حيالها.
4. اقتراح الخطط الدراسية والمقررات العلمية والبرامج التدريبية لمؤسسات التعليم العالي التشاركى الأهلي أو الخاص،وعرضها على أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي للاعتماد.
5. عرض نتائج امتحانات مؤسسات التعليم العالي التشاركي على أمانة اللجنة الشعبية للتعليم العالي (سابقاً) للاعتماد والعمل على توثيقها.
6. تجميع النظم العالمية والإقليمية والعربية الخاصة بمعايير مؤسسات التعليم العالي بهدف الاستفادة منها.
7. تقويم مخرجات التعليم العالي والنظر في مدى ارتباطها بمتطلبات التنمية وحاجة المجتمع.
8. القيام بشؤون لجنة معايرة وضوابط وتقويم مؤسسات التعليم العالي
9. إعداد شهادات اعتماد مؤسسات التعليم التشاركي وعرضها على اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي للاعتماد.

وبعد ذلك تم إصدار قرار اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي (سابقًا)، لسنة 2005 م، رقم (80) والقاضي بما يلي (اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي سابقًا، 2005):

- تشكيل لجنة تضم خبراء في مجال جودة التعليم العالي وسميت باللجنة المركزية لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا.
- للجنة شخصية فنية تنفيذية تعنى بنشر ثقافة ومفهوم الجودة والعمل على تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي.

وبعد عامين من العمل المتواصل على الجودة في ليبيا أصدرت اللجنة المخولة بالعمل على الجودة من قبل الجهات المختصة وثيقة خاصة بتحسين نوعية التعليم العالي ورفع كفاءته سُميت بالوثيقة الوطنية لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، وأصدرت اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي (سابقاً) القرار رقم (164) لسنة (2006م) بشأن إنشاء مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي(مكتب اللجنة الشعبية العامة،2006)، وهو الجهة المعنية قانونًا بضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا ومن أبرز أهداف المركز هي تطوير نظام شامل للتقويم وضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي الوطنية للوصول إلى الاعتماد والتنافسية، ولقد قرر المركز ضرورة أن يكون في كل جامعة وحدة لضمان الجودة بالكيفية التي تتسق مع خصوصيتها، وبما يضمن تجويد العملية التعليمية بها.

وبذلك،،،، فقد تعددت نظم ضمان الجودة والاعتماد طبقاً لفلسفة التعليم في كل دولة ومبررات الحاجة إليها، مما يدعو لقيام دراسات للمقارنة في الموضوعات المتعلقة بنظم ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة للاستفادة من ذلك لتطوير وتفعيل النظم القائمة بالفعل في الدول النامية والتي تعتبر ليبيا أحدى هذه الدول، ومن هنا جاءت أهمية الدراسة الحالية في إلقاء الضوء على النظم و والهيئات المسؤولية لاعتماد مؤسسات التعليم العالي وآلياتها في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا،ومن تم إجراء المقارنة بينهما بغرض الاستفادة من ذلك في تطوير نظم جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا.

أ- **مشكلة الدراسة** : هناك العديد من المبررات التي تدعو إلى المزيد من الاهتمام بدراسة نظم ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو العالمي، حيث يشير (دياب، 2009)، إلى أن النظم التعليمية والتربوية في الوقت الراهن تواجه تحديات علمية وتقنية واقتصادية في تقديم تعليم ذو جودة عالية لمواجهة متطلبات المجتمع والإيفاء بها وصولاً لتعليم ذي جودة عالية وتحقيق الاستثمار الأفضل في مصادرها وتحقيق جودة عالية في التعليم لتحسين سياساتها التعليمية، وبالتالي أصبح التحدي الحقيقي للمؤسسات التعليمية ليس توفير التعليم للمواطن بل التأكيد على تقديم تعليم يمتاز بجود عالية.

ومن مبررات الاهتمام بدراسة جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي حدوث إقبال متزايد لأعداد الطلبة الملتحقين بهذه المؤسسات، وكذلك زيادة الطلب المجتمعي على هذا النوع من التعليم، بسبب تزايد قناعة الحكومات المختلفة بأن النجاح

الاقتصادي يتطلب رأس مال بشري يملك مهارات وجدارات عالية، وأن ذلك يتأتي من خلال برامج تعليمية وتدريبية تتسم بالجودة العالية(العاصي، 2013)،" كما أن التنوع الكبير في أنواع ومجالات وأنماط التعليم العالي في قوت قلت فيه الموارد المالية المتاحة لمؤسساته أثار ذلك مخاوف المسئولين عن التعليم العالي من حدوث تدهور في المستويات التعليمية المتقدمة، وأن ازدياد التنافس بين مؤسسات التعليم العالي على اجتذاب واستقطاب الطلاب للحصول على دعم مالي من الحكومات أو من الشركات الكبرى أو الهيئات والوكالات الدولية المانحة (عبيد، 129،2012-130)".

ولكن وبالرغم من اهتمام الدول العربية ومن بينها دولة ليبيا بإنشاء هيئات ومراكز ومجالس لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بها، إلا أنه لوحظ عليها أنها هيئات حكومية تتبع إما الوزارات أو المجالس العليا المعنية بالتعليم، أو رئاسة مجلس الوزراء وغيرها من الجهات الحكومية، بما يعني أن مقدم الخدمة هو مراقبها ومقيمها، وأن هناك مآخذ على ما أخرجته تلك الهيئات من مستويات معيارية يتم على ضوئها التقييم الذاتي وتقويم الأقران أو التقويم الخارجي، وأنه عند إنشاء هيئات عربية لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي على المستوى القومي، فهي إما هيئات تنسيقية أو هيئات لاعتماد مؤسسات التعليم وبرامجه، وليست هيئات لاعتماد هيئات الاعتماد الوطنية(حجي:2012).

ويرى (السنبل، 2012، 181)، " أن مجال الاعتماد الأكاديمي في الوطن العربي عامة يواجه عدة تحديات منها هشاشة ثقافة الاعتماد والجودة في الوسط الأكاديمي العربي، وحداثة هيئات ومنظمات الاعتماد وقلة الإمكانيات والموارد المتوافرة لها، والتباين في الرؤى بين هذه الهيئات والجامعات، وقصور تعزيز الإجراءات والتشريعات المرتبطة بعملها، ويستوجب ذلك دراسة نظم ضمان الجودة والاعتماد في الدول المتقدمة".

أما الوضع في ليبيا، ومما يدل على تدنى مستوى نظم ضمان الجودة والاعتماد المطبقة بمؤسسات التعليم العالي وجود قصور في تبني برامج وآليات الاعتماد الأكاديمي وتفعيل نظم الجودة بالجامعات الليبية(وزارة التعليم،2008)،كذلك لا توجد تغطية قانونية لإنشاء مجلس للجودة ذا استقلالية محددة مهامه واختصاصاته، وضعف الكفايات والتأهيل والإعداد لأغلب العناصر البشرية التي أوكلت إليها مهمات برامج الجودة في بعض الجامعات والكليات وفروعها، شُح مصادر التمويل وعدم تخصيص بند للإنفاق على برامج الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي والأنشطة المصاحبة لها، كذلك انعدام وجود خطة استراتيجية واضحة لتحقيق الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي من قبل وزارة التعليم(مركز ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي،2009).

ولذا،،،، وفي ضوء ما سبق ذكره، يمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن الاستفادة من تجربتي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا؟

وسيتم الإجابة عن السؤال الرئيس من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي فلسفة ومبادئ ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا ؟
2. ما هي الهيئات المسؤولية عن ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وآلياته؟
3. ما هي أهم أوجه المقارنة بين نظم ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وليبيا؟
4. ما هي الدروس المستفادة من تجربتي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا لتحسين ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا؟

أ- أهداف الدراسة:ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. التعرف على فلسفة ومبادئ ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، والإطلاع على الآليات المتبعة في ضمان الجودة والاعتماد بها، وأهم الهيئات المسئولة عن ذلك.
2. عقد مقارنة بين كل من نظامي ضمان الجودة والاعتماد في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والتوصل إلى أهم الدروس المستفادة من التجربتين تمهيداً إلى التوصل إلى تصور مقترح كنتائج للدراسة الحالية.
3. التوصل إلى الدروس المستفادة من تجربتي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا لتحسين نظم ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا.

ب- أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من خلال:

1. مواكبتها لمستحقات الألفية الجديدة بما تحمله من انفتاح عالمي وتحول في المفاهيم والاتجاهات، وما يترتب عليه من حتمية التغيير والتخلي عن الممارسات والمفاهيم الإدارية التقليدية والاهتمام بنظم ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ضوء تجارب الدول المتقدمة منها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا للاستفادة منها في تطويرها النظم القائمة فيها.
2. تكمن كذلك في كونها تتزامن مع الجهود الحالية المبذولة التي تقوم بها الكثير من الدول العربية لتحقيق جودة التعليم العالي بها، ومع الجهود المبذولة من مركز ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، والذي قد يستفيد صانعوا القرار من المسئولين عن تطوير نظام الجودة والاعتماد، وكذلك واضعي السياسات التعليمية في التعليم العالي في ليبيا من معلومات وأفكار وتوصيات والمقترحات المقدمة من خلال الاستفادة من خبرات دولتي المقارنة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وذلك لتطوير الممارسات والإجراءات الخاصة بنظام جودة واعتماد المؤسسات للتعلم العالي في ليبيا.
3. كما تظهر أهمية هذا البحث من أهمية تعزيز الاهتمام و تطوير نظم الجودة و اعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا, بعدما تعرضت له هذه المؤسسات في السنوات الأخيرة من أضرار جسيمة لحقت كافة برامجها و مكوناتها المادية و البشرية .

حدود الدراسة: والتي تقتصر على:

1. حدود موضوعية: تقتصر الدراسة الحالية على دراسة نظم الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفلسفتها، والتعرف على هيئات الجودة والاعتماد وآلياته.
2. حدود مكانية: تقتصر حدود المكان في الدراسة على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا للاستفادة من تجاربها في ليبيا.
3. حدود زمنية: بحيث تقتصر الدراسة على دراسة نظم الجودة والاعتماد في دولتي المقارنة والاستفادة منها خلال تطورها حتى العام 2020.

مصطلحات الدراسة : وهي كالتالي:

الاعتماد : وهو "وضع أو رتبة أكاديمية علمية تمنح للمؤسسة أو البرنامج الأكاديمي مقابل استيفاء المؤسسة لمعايير الجودة المحلية أو العربية أو الدولية وفق ما يتفق عليه مع مؤسسات التقويم التربوية، ويُعد الاعتماد خطوة أساسية للمؤسسة للسير نحو التميز في إطار توافقها وانسجامها مع أفضل المعايير العالمية المعروفة، وتيسير سبل الاعتراف بها من قبل الأوساط الأكاديمية والمهنية الدولية والقدرة على التنافس مع المؤسسات الأخرى(حسنين، 2014، 89)"،

ويعرف الاعتماد بأنه هو " العملية التقييمية التي تهدف لمعرفة مدى استيفاء مؤسسة التعليم العالي أو البرنامج الأكاديمي للحد الأدنى من المعايير التي تحددها هيئة أو منظمة خاصة باعتماد جودة المؤسسات أو البرامج أو كلاهما، وذلك يرتكز على التقييم والمراجعة الداخلية ومراجعة النظراء لتحسين الجودة الأكاديمية والمساءلة العامة للمؤسسات والبرامج(Harvey, 2016)"، ويعرف كذلك بأنه هو" نشاط مؤسسي علمي موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوى مؤسسات التعليم والبرامج الدراسية، وهو أداة فعالة ومؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطويرها(عبد المعطي، 2015)".

وتم تعريف الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في ليبيا بأنه هو " هو عملية التأكد أن المؤسسة استوفت الحد الأدنى من معايير الاعتماد(المؤسسي والبرامجي)، ويمنح المركز بموجبها وثيقة بذلك(المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، 2016)"

ضمان الجودة :وهو" تصميم وتنفيذ نظام يتضمن سياسات وإجراءات للتأكد من الوفاء بمتطلبات الجودة، والتي تتضمنه المعايير التي تضعها منظمات الاعتماد(عبد المعطي، 2015)"،كما عرفت بأنها هي: "عملية بناء ثقة أصحاب المصلحة من خلال التأكد من أن كلا من المدخلات والعمليات والمخرجات بمؤسسة التعليم العالي تلبي توقعاتهم وتحقق الحد الأدنى من المتطلبات(Harvey, 2016)".

أما ضمان الجودة كما وردت في (دليل المركز الوطني لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي،2012، 11) بأنها هي" التأكد من تطبيق الآليات والإجراءات في الوقت الصحيح والمناسب، للتحقق من بلوغ الجودة المستهدفة بغض النظر عن كيفية تحديد معايير هذه النوعية ".

التعليم العالي:

وهو " التعليم الذي يتم في الجامعات والمعاهد وهو المرحلة الدراسية ما بعد مرحلة الثانوية أو ما يعادلها، ويمثل معظم دول العالم قمة السلم التعليمي(الهيم،2010، 148)".

منهج الدراسة : تعتمد الدراسة الحالية على المنهج المقارن والذي يعد من أكثر الأساليب البحثية ملائمة لموضوع الدراسة الحالي، بحيث يتم تحليل ووصف نظم ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في دولتي المقارنة وهي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ثم عقد المقارنات بين دولتي المقارنة، والخروج بأوجه الاستفادة من خبرتي الدولتين لتطوير نظام ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا.

2. **المنهجية:وتتضمن ما يلي:**

الإطار النظري للبحث : ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

المحور الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي وهيئاته: يتناول هذا المحور التعليم العالي ومؤسساته في الولايات المتحدة الأمريكية متضمناً المبادئ التي يقوم عليها ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، ومن جانب أخر يتناول فلسفة وهيئات الاعتماد بهذه المؤسسات وآلياته، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مبادئ وفلسفة ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية:

تسعى مؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية للحصول على شهادات الاعتماد من الهيئات الخاصة بذلك، وبالتالي هناك عدد من مبادئ الاعتماد بالتعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية ومنها:

1. حرية مؤسسات التعليم العالي في اختيار الهيئة التي تمنحها الاعتماد أو تعتمد أحد برامجها إذا ما استوفت المعايير التي تحددها الهيئة وتسمى بالهيئة المعتمدة، وتلك الهيئات تكون عبارة عن منظمات هيئات خاصة غير حكومية وغير هادفة للربح، تعمل بشكل مستقل عن السلطات الفيدرالية، وتمنح تلك الهيئات الاعتماد سواء الاعتماد المؤسسي أو البرنامجي أو التخصصي، بناء على تحديد مدى استيفاء معايير الاعتماد التي تحددها والتي تتجدد باستمرار.
2. هيئة الاعتماد يجب أن تكون هيئة معترف بها وذلك أن هيئات الاعتماد بالولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن يتم تقويمها وتخضع المعايير التي تضعها كل هيئة إلى عملية المراجعة الدورية للحصول على الاعتراف من الجهات ذات الاختصاص.
3. مراجعة مجموعة الاعتماد لكل ما يتعلق بالاعتماد، حيث أنشأ قسم التعليم وهو يتبع مكتب التعليم ما بعد الثانوي وذلك للتعامل مع المسائل الخاصة بالاعتماد في التعليم العالي، بحيث يتم تأكد تلك المجموعة من مراجعة المعايير الخاصة بالاعتماد والسياسات والإجراءات والقضايا بالاعتماد، كما تعمل كحلقة وصل بين مؤسسات التعليم العالي والحكومة الفيدرالية والجمعيات وهيئات الاعتماد.
4. الاهتمام بالاعتماد مقابل ضمان الجودة بحيث ينتشر استخدام مصطلح الاعتماد والمعايير في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بمصطلح ضمان الجودة المستخدم في العديد من البلدان ومنها كندا أو مصطلح تحسين الجودة المستخدم بكثرة في معظم دول الاتحاد الأوروبي(CHEA, WWW.unisco.org.iau/p).

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أولى دول العالم التي طبقت آليات جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه، وتاريخياً يلاحظ أنه لا يوجد أي بند أو نص قانوني في الدستور الأمريكي يشير إلى المراقبة المركزية للتعليم، وفي القرنيين الماضيين كان المقياس لجودة المؤسسات التعليمية ينصب على معرفة الطلاب الشخصية وهي السبيل لتقييم مقدرتهم على النجاح في مختلف الجامعات، وبعد الحرب العالمية الثانية تم وضع قانون الحقوق في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يضمن دفع رسوم الدراسة الجامعية عوضاً عن الطالب، بالإضافة لمنحه راتب للمعيشة، ومن خلال ذلك أدرك المستثمرون في التعليم أنهم من خلال تأسيسهم للجامعات ستدفع لهم الحكومة الفيدرالية المصاريف لقبول الطلاب فيها، وبالمقابل كان لزاماً على الحكومة ضمان جودة التعليم في تلك المؤسسات مقابل تلك الأموال التي سيتم دفعها للمستثمرين، وبالتالي ظهرت هيئات الاعتماد الأكاديمي كهيئات حكومية في ذلك الوقت، حيث صدر في عام 1952 قرار نص على أن المؤسسات المعترف بها من هيئات معتمدة من قبل الحكومة الفيدرالية هي المستحقة للتمويل من الحكومة الفيدرالية ومن هنا بدأت انطلاقة عملية الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية (حسين، 2008).

وأخذت حركة الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في الانتشار في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أخذت بها كليات المجتمع منذ السبعينيات من القرن العشرين من خلال مدخل الجودة الشاملة والذي أصبحت تطبقه العديد من الجامعات الأمريكية، أما حركة المعايير في مجال التعليم فقد ظهرت في فترة الثمانينيات في الولايات المتحدة الأمريكية ونالت اهتمام العديد من المنظمات المتخصصة والجمعيات العلمية لوضع معايير تخصصية، ومن هذه المعايير: معايير خاصة بالمحتوى حيث تهتم بتحديد ما يجب أن يتعلمه الطالب، معايير خاصة بالأداء تحدد الأداء المتوقع من الطلاب الذين يدرسون برنامجاً معيناً، ومعايير خاصة بالفرص التعليمية المتاحة والتي تتضمن تحديداً للمدخلات اللازمة لتلبية توقعات الطلاب (Pope and others, 2002).

وتعتمد فلسفة الاعتماد للتعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق فوائد نفعية مباشرة لكل من الطلاب والمستثمرين الممولين للتعليم العالي ومؤسساته، فالاعتماد يساعد الطلاب الجدد في اختيار المؤسسات والبرامج الدراسية التي سيلتحقون بها، من جانب أخر تساعد الممولين في تحديد المؤسسات والبرامج التي يمكن الاستثمار فيها، وكذلك يساعد الاعتماد مؤسسات التعليم العالي نفسها في تحديد إمكانية قبول بعض الطلاب المنقولين من مؤسسة أخرى طبقاً للساعات المعتمدة المنقولة،ولأن الاعتماد يعتبر شرط مهم ضمن الشروط التي تتخذها الحكومة الفدرالية لمنح المساعدات المالية لطلاب مؤسسات التعليم العالي مما يزيد من فرصتها للحصول على التمويل الفيدرالي لها، وهذا ما يؤكده القانون الأمريكي الذي جعل الحصول على الاعتماد شرطاً لحصول المؤسسة التعليمية على المنح والقروض الفيدرالية للطلبة والباحثين، وبالتالي اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعليم العالي بحيث سمحت بإنشاء آلاف المؤسسات للتعليم العالي في كل الولايات ولكن جعلت منح الدعم المالي الفيدرالي والمحلي للطلاب بتلك المؤسسات يتطلب أن تكون المؤسسة التي يدرس بها الطلاب مؤسسة معتمدة(عبده، 2012).

كما ترتكز فلسفة الاعتماد بالولايات المتحدة الأمريكية بصفة أساسية على الاهتمام بجودة المخرجات وتحديداً تلك المعتمدة على نتائج تعلم الطلاب (Outcomes)، من خلال تطبيق مدخل المخرجات للتقييم، وبالتالي يتطلب ذلك من المؤسسات تحقيق مستوى جيد لأداء الطلاب وفقاً لمعايير ومقاييس الأداء التي تضعها هيئات الاعتماد، كما ارتبطت فلسفة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية بمبدأ المحاسبية لهذه المؤسسات، بهدف طمأنة الطلبة وذويهم على مستوى جودة أداء تلك المؤسسات، مما يجعل كل مؤسسة لابد أن تضع خطة واضحة لها ومعلنة للمحاسبية وتعتمد على رأي الطلاب عن التعليم المقدم

إليهم، كما أن ازدياد حدة التنافسية بين تلك المؤسسات أدى لاهتمامها بدراسة العوامل التي تزيد من رضا الطلاب عن الخدمات التعليمية المقدمة إليهم، وبالتالي سعت هذه المؤسسات لتحسين جودة أدائها والتأكيد على القيام بعمليات تقييم الأداء المؤسسي بها بهدف تفعيل المزايا الإستراتيجية لجذب الطلاب إليها(البيلاوي وأخرون، 2006).

ثانياً: هيئات وآليات جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية:

أن بداية إنشاء هيئات الاعتماد بالولايات المتحدة تعود إلى عام 1784، وذلك بإنشاء أول منظمة للاعتماد في ولاية نيويورك وسميت بـ (مجلس الحكام بولاية نيويورك، The Board of Regents of the State of New York)، وكان هذا المجلس مسؤولاً عن مراجعة كل مؤسسات التعليم وبرامجه بنيويورك، ومن تم يقوم المجلس بإرسال النتائج التي يتوصل إليها في تقارير إلى المجلس التشريعي، ولا تزال هذه المنظمة معترف بها من خلال (The American Council on Education- USDE)، حتى وقتنا الحاضر(Harcleroad, 2011)،

كما أن هيئات الاعتماد في البداية قد أنشئت في الولايات المتحدة الأمريكية كهيئات حكومية على عكس ما معمول به في وقتنا الحاضر من أن هيئات الاعتماد أصبحت منظمات غير حكومية مستقلة، أما هيئات الاعتماد الخاصة غير الربحية فقد أنشئت في بدايات القرن العشرين من خلال منظمات يتم تمويلها من قبل الحكومة الفيدرالية، وتقوم هيئات الاعتماد بمنح شهادة لمختلف أنواع مؤسسات التعليم العالي، تلك التي لديها السلطات لمنح الدرجات العلمية وللمؤسسات الهادفة للربح وغير الربحية، وبعد ذلك تم إنشاء العديد من منظمات وهيئات الاعتماد في العديد من الولايات كـ ولاية (Utah, 1896)، ولاية (Iowa, 1846)، وفي ولاية (Maryland, 1914) وكذلك كل من ولاية (Virginia, Washington, 1909)، وفي عام 1979 تم القيام بمراجعة شاملة للدساتير والقوانين واللوائح الخاصة بالتعليم العالي للتقويم والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي ذات الأربع سنوات التابعة لجامعة ولاية أريزونا، وتبين أن سبعة عشر ولاية قد أنشئت هيئات اعتماد مسئولة عن تقييم مؤسسات التعليم العالي ذات الأربع سنوات(Glidden, 2015).

وللاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية أنواع عدة وهي كالتالي(Eaton, 2011):

1. الاعتماد المؤسسي: وهو منح الثقة لمؤسسة التعليم العالي ككل، بعد تقييم جميع عناصرها والتأكد من تحقيقها للمعايير الموضوعة.
2. الاعتماد البرامجي: فهو يختص بجزء من المنظومة التعليمية وهي الخاصة بالبرنامج الأكاديمي بما يشمل ذلك من محتوى المقررات وأعضاء هيئة التدريس بهذا البرنامج والمعامل والتجهيزات ذات العلاقة بالبرنامج.
3. الاعتماد المهني التخصصي: والذي يمنح للشهادات المتخصصة كالهندسة والطب والمحاماة وغيرها، وعادة ما تقوم به النقابات والروابط المهنية بالولايات المتحدة الأمريكية.

وتتنوع هيئات الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لتنوع مؤسسات التعليم العالي وبرامجه، وهي أربعة أنواع(الجلبي، 2011):

1. هيئات الاعتماد الإقليمية: وهي منظمات غير هادفة للربح وتعمل على اعتماد المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة الربحية منها وغير الربحية، وكذلك المؤسسات التي تكون الدراسة بها سنتان أو أربعة سنوات، ومنها على سبيل المثال (رابطة الولايات الوسطى للمدارس والكليات).

2. هيئات الاعتماد الوطنية ذات العلاقة بالديانة: وهي منظمات خاصة باعتماد مؤسسات ذات صبغة دينية ومذهبية وهي خاصة وغير ربحية وتمنح درجات علمية.
3. هيئات الاعتماد الوطنية المتعلقة بالمهن وهي منظمات تعمل على اعتماد المؤسسات التعليمية الهادفة للربح وكذلك المؤسسات ذات الغرض الواحد القائم على إعداد المهنيين، ومن هذه الهيئات على سبيل المثال (هيئة اعتماد برامج التعليم الهندسي والتكنولوجي(ABET)، مجلس اعتماد إدارة الأعمال والمحاسبة(AACSB).
4. هيئات الاعتماد البرامجي: وهي منظمات تختص باعتماد البرامج المتخصصة مثل برامج القانون والطب والهندسة والمهن الصحية وغيرها.

أما ما يتعلق بآليات الاعتماد وخطواته لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية فهي كالتالي(حسين، 2008):

1. **الدراسة الذاتية** : حيث تقوم مؤسسات التعليم العالي التي تسعى للاعتماد لإعداد الدراسة الذاتية التي تلخص الأداء التعليمي بها، وتحديد ما تم تحقيقه من أهداف، في ضوء المعايير التي تحددها هيئات الاعتماد، ويقدم تقرير الدراسة الذاتية إلى لجنة الاعتماد بالهيئة المكلفة بالقيام بعملية الاعتماد لدراسته.
2. **مراجعة الأقران أو النظراء**: وتتم عملية الاعتماد من قبل لجنة مكونة من الهيئة التدريسية والإدارية من الأقران في المهنة والذين تحددهم هيئة الاعتماد، ويقوم هؤلاء النظراء بمراجعة الدراسة الذاتية التي تعدها المؤسسة الراغبة في الاعتماد ويتم زيارتها فيما بعد.
3. **الزيارة الميدانية**: تقوم هيئات الاعتماد بإرسال فريق زائر لمراجعة المؤسسة أو البرنامج المقدم للاعتماد، ويتم تشكيل الفريق للتقييم من أعضاء اللجان أو مجالس الاعتماد، بهدف جمع الأدلة عن مدى تحقيق المعايير المحددة لتحقيق الاعتماد، وما تم مراجعته بالدراسة الذاتية، وبعد الزيارة الميدانية يتم تقديم تقرير لمؤسسة التعليم العالي المتقدمة للاعتماد بهدف تدقيق الحقائق الواردة فيه، بعد ذلك يتم إحالة كل من الدراسة الذاتية وتقرير فريق المراجعة الخارجية إلى اللجنة المختصة بالاعتماد وهي المختصة بإصدار القرار بمنح الاعتماد أو عدمه.
4. **حكم هيئة الاعتماد**: لهيئات الاعتماد لجان خاصة بصناعة القرار الخاص بالاعتماد، وهذه اللجان عادة ما تعطي واحداً من أربعة قرارات طبقاً لحالة المؤسسة أو البرنامج، فقد تقرر اعتماد مؤسسات وبرامج جديدة لم تكن معتمدة من قبل اعتماداً كاملاً بدون شروط، ومدة هذا الاعتماد تكون عادة خمسة سنوات، أو تقوم بعملية إعادة الاعتماد حيث تؤكد على اعتماد مؤسسات أو برامج حصلت على اعتماد مسبق، أو يتم منح اعتماد مشروط بحيث توضع المؤسسة المتقدمة للاعتماد تحت الاختبار، وفي هذه الحالة يكون الاعتماد لمدة ثلاثة سنوات تستمر فيها الزيارات والمتابعة حيث يتم تأجيل منح الاعتماد حتى تستطيع المؤسسة التغلب على نقاط الضعف للحصول على الاعتماد، أو يُرفض الاعتماد لوجود مشكلات في المؤسسة أو البرنامج يصعب حلها.

5. **المراجعة الدورية الخارجية:** تهتم مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الامريكية بأن تهتم بالمراجعة الخارجية بشكل دوري، وعادة ما يتم تقديم تقرير الدراسة الذاتية والخضوع للزيارة الميدانية بشكل دوري، وتتم المراجعة الخارجية كل ثلاثة سنوات إلى عشر سنوات تبعاً لسياسة هيئة الاعتماد.

ويستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية " مصطلح (الاعتماد Accreditation) وهو يتم لمؤسسات التعليم العالي عن طريق هيئات الاعتماد من خلال العملية التي ترتكز على التقييم والدراسة الذاتية والمراجعة الخارجية ومراجعة النظراء طبقاً لمعايير هيئة الاعتماد لتحسين الجودة الأكاديمية ومساءلة المؤسسات والبرامج الأكاديمية المقدمة في هذه المؤسسات للتعليم العالي، وكذلك هناك مصطلح أخر وهو (الاعتراف Recognition)، وهو يتم لهيئات الاعتماد نفسها وليس لمؤسسات التعليم العالي، حيث تخضع تلك الهيئات لعملية تقييم خارجي دوري، إما عن طريق قسم التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية (United States Department of Education "USDE") ، أو عن طريق مجلس الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي (Council for Higher Education Accreditation "CHEA") " (Eaton, 2011)، وهذا المجلس والذي أنشئ عام 1997، وهو منظمة خاصة وغير حكومية تتبع مجلس الشيوخ وتتولى الإشراف على هيئات الاعتماد وتقوم بالاعتراف بها والتحقق من درجة تحقيقها لمعايير الاعتماد، ويقوم بالاعتراف بمؤسسات الاعتماد العاملة في مجال التعليم العالي بناءً على معايير محددة يضعها مجلس الاعتماد، منها إظهار قدر من المحاسبية وإمكانية المساءلة بشفافية أمام الجمهور، والتشجيع المستمر للمؤسسات على التغيير الهادف ووجود المراجعة والتقويم المستمر لإجراءات الاعتماد وتقديم توقعات محددة للحكم على مستويات الجودة الأكاديمية للمؤسسات أو البرامج، ويتم إعادة اعتماد هذه المؤسسات مرة كل عشرة سنوات بناءً على تقرير يقدم كل خمس سنوات (المهدي، 2009).

المحور الثاني: ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي وهيئاته وآلياته في كندا:

في هذا المحور من البحث الحالي سيتم إلقاء الضوء على فلسفة ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في كندا، ومن تم الانتقال للتعرف على هيئات ضمان الجودة والاعتماد الكندية مع التطرق إلى آليات وإجراءات ضمان جودة واعتماد مؤسساته. وذلك كالتالي:

أولاً: مبادئ وفلسفة ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في كندا: حيث توجد هناك مبادئ صارمة لانضمام مؤسسات التعليم العالي في عضوية اتحاد الجامعات الكندية، حيث قرر رؤساء الجامعات الكندية أن يتم كل خمس سنوات التأكد من أن الجامعات ذات العضوية ملتزمة بمبادئ ضمان جودة برامجها الأكاديمية ومن هذه المبادئ ما يلي(Universities Canada, WWW.univcan.ca/universities/qualityassurance):

1. مبدأ ضمان الجودة وتحسينها: حيث يلزم هذا المبدأ مؤسسة التعليم العالي بأن يكون لها نظام رسمي مطبق لضمان الجودة وتحسين لبرامجها الأكاديمية بشكل مستمر، بشرط أن يتوافق نظام الجودة والمراجعة الداخلية الخاص بها مع متطلبات ضمان الجودة بهيئة ضمان الجودة في المقاطعة أو الإقليم الخاص بها، مع ضمان خضوع المؤسسة لآليات المراجعة الخارجية المطبقة في هيئة الجودة بالمنطقة التابعة لها، مع المسئولية التامة لإدارة المؤسسة والتزامها بتنفيذ التوصيات الناتجة عن عملية المراجعة الداخلية والخارجية للمؤسسة من قبل هيئة ضمان الجودة بالمنطقة أو المقاطعة التابعة لها.

2. مبدأ نوعية المراجعة وتكرارها: حيث يؤكد هذا المبدأ على ضرورة المراجعة الدورية والمستمرة لكافة البرامج التي تقدمها المؤسسة، سواء بالمرحلة الجامعية الأولى أو بمرحلة الدراسات العليا، وسواء التي تدرس بالفعل أو تلك المخطط لها مستقبلاً، أو برامج التعليم عن بعد، أو برامج التخصصات البيئية وغيرها.
3. مبدأ الخصائص الرئيسية لمراجعة الجودة: حيث تتميز عملية مراجعة الجودة بالاعتماد على التقييم الذاتي ومراجعة الأقران، وتعتمد العملية على وجود خبراء ومراجعين خارجيين، كما تعتمد على إشراك أصحاب المصلحة والمستفيدين من الخدمة سواء من داخل الجامعة وهم الطلاب وأعضاء التدريس وإدارة المؤسسة، أو أصحاب المصلحة المستفيدين من خارج الجامعة كالخريجين والممثلين عن المجتمع المحلي.
4. مبدأ إتاحة المعلومات للجمهور: يؤكد هذا المبدأ على وجود وثائق تحدد آليات عملية ضمان الجودة بالمؤسسة، وأنه يمكن لجميع الأطراف الاطلاع عليها، وذلك لضمان توافر قدر كبير من الشفافية، مما يتيح نتائج عملية المراجعة الداخلية للجمهور، بشرط أن يتم توضيح سياسة التقييم الدوري وآلياته داخل المؤسسة والجدول الزمني بها بشكل علني.

وبعد أن تعرفنا على أهم المبادئ الأساسية التي يجب على مؤسسات التعليم العالي في كندا التركيز عليها للحصول على عضوية اتحاد الجامعات الكندية، سننتقل لعرض فلسفة ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي الكندية، والتي ترتكز على (ضبط الجودة Quality Control)، أكثر من أنها تطبق فلسفة (تحسين الجودة المستمرContinuous quality improvement)، حيث يتم تحديد آليات لضمان الجودة داخلياً، والتأكد من أن مؤسسة التعليم العالي وضعت نظام محدد لضمان جودة البرامج التي تقدمها ويعتمد في آلياته على قياس جميع "العمليات"، من خلال تجميع بيانات متعددة من جميع الجهات كالطلبة والإداريين وأعضاء هيئة التدريس وغيرهم، لتحديد مدى تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الجودة التي تحددها مؤسسة التعليم العالي ذاتها، ويتم ذلك بهدف تحقيق مبادئ المحاسبية، والشفافية، لإعلام الجهات الحكومية بنتائج هذه المراجعة لتلقي الدعم المادي للمؤسسة(Harvey ,2016

وعرف مركز المعلومات الكندي للاعتماد الدولي The Canadian Information Centre for International Credentials(CICIC)، مصطلح (ضمان الجودة Quality Assurance)، إلى مدى استيفاء المعايير الخاصة بالبرامج التعليمية والتي تضعها مؤسسات التعليم العالي الكندية نفسها، بالإضافة للمعايير التي تضعها المنظمات المهنية والحكومية وهيئات وضع المعايير التي أنشأتها الحكومة لهذا الغرض، أما مصطلح (الاعتماد Accreditation)، فيقصد به لمؤسسات التعليم العالي في كندا تقييم برامج الجامعات والكليات طبقاً للمعايير المحددة من قبل الهيئات المهنية المتخصصة، وبالتالي يعتبر الاعتماد جزءاً من ضمان الجودة وعنصراً مهماً فيها، وهو مرتكز على تقييم برامج التعليم العالي وليس مؤسسة التعليم العالي ككل(CICIC, www.cicic.ca).

أن الهدف الأساسي لضمان جودة واعتماد برامج التعليم العالي أصبح تحسين الاقتصاد الكندي في المرتبة الأولى، ومن الأدلة على ذلك أن (مجلس جودة التعليم العالي بأونتاريو The Higher Education Quality Council of Ontario "HEQCO")، أكد على أن مهام المجلس وفلسفته ترتكز على نشر ثقافة الجودة بهدف " برجماتي " نفعي ويتمثل في تحسين جودة التعليم العالي للوصول لخريج له مكان في سوق العمل، وهذا يتوافق مع ما هو معمول به في معظم دول العالم والدول الأوروبية، حيث تتمثل تلك الفلسفة في الحرص على إيجاد صيغة متكافئة لبرامج التعليم بدول أوروبا، بهدف تسهيل انتقال الطلبة من دولة لأخرى، خاصة وأن كندا واحدة من الدول الموقعة على (اتفاقية بولونيا Bologna Declaration)، سنة 1999، وذلك لتعزيز التعاون بين الدول في مجال ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون انتقال الطلاب(العاصي، 2013).

وبموجب دستور سنة 1867، تعد الأقاليم في كندا هي المسئولة عن تمويل مؤسسات التعليم العالي، ويتم ذلك عن طريق الدعم التمويلي المباشر من الحكومة الفيدرالية لمؤسسات التعليم العالي، ولكن بعد فترة تبين أن الدعم التمويلي الحكومي قد بدأ في الانخفاض التدريجي، وبالتالي تم السماح بتدخل القطاع الخاص في دعم مؤسسات التعليم العالي وخاصة في برامج التدريب على المهارات والمساهمة في تمويل الأبحاث ذات الصلة بالسوق من خلال الشراكة ما بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الخاصة، وزيادة المساعدات المادية لمجموعات من الطلاب، وفي كلا الحالتين سواء الدعم التمويلي من الحكومة الفيدرالية أو الدعم من القطاع الخاص يتم تحديد الدعم التمويلي بناءً على نتائج مراجعة وضمان جودة واعتماد برامج التعليم في مؤسسات التعليم العالي(العاصي، 2013).

ويهدف نظام ضمان جودة واعتماد برامج التعليم العالي في كندا إلى إعطاء الكليات الحكومية والخاصة ذات الجودة سلطة منح الدرجات العلمية سواء البكالوريوس، والدبلومات، و الماجستير، و الدكتوراه، وتقليل الفوارق بين البرامج التعليمية التي تقدمها الجامعات والكليات في ذات التخصص، وبالمقابل يتم تحديد آليات للمحاسبية والمساءلة من قبل هيئات رسمية لضمان واعتماد الجودة، وتلتزم مؤسسات التعليم العالي الكندية بضمان الجودة والاعتماد للتعليم والتحسين المستمر لبرامجها الأكاديمية بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة وتتسم بالاستقلالية والتميز بين مؤسسات التعليم العالي، وبذلك فإن كل مؤسسة تعليم عالي كندية تضع سياسات وآليات محددة لضمان الجودة الداخلية لبرامجها بشكل دوري، وتحدد الإجراءات التي تعزز ثقافة الجودة والاعتماد بين أعضائها من داخل الجامعة وخارجها، كما أن ضمان جودة واعتماد البرامج الأكاديمية في هذه المؤسسات تكون مشتركة مع حكومات المقاطعات المعنية، إلا أن تلك السياسات الداخلية تجري في سياق المراجعات الخارجية من قبل السلطات المحلية أو الإقليمية وبذلك تختلف إجراءات ضمان الجودة الداخلية بين مؤسسات التعليم العالي في ذات الإقليم والمقاطعة .(WWW.univcan.ca/universities/quality/assurance)

ثانياً: هيأت وآليات جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في كندا:

في بداية التسعينيات من القرن الماضي قامت الحكومة الكندية بالدعوة رسمياً لتبني نظم لضمان جودة واعتماد برامج التعليم العالي في المقاطعات والأقاليم المختلفة، ويتم ضمان جودة واعتماد برامج التعليم العالي بكندا من خلال هيأت ضمان الجودة على مستوى الأقاليم والمقاطعات ومنها منظمات حكومية ومنظمات خاصة غير حكومية مستقلة غير هادفة للربح تتبع المقاطعات والأقاليم، وبذلك لا يوجد نظام رسمي معتمد للربط بين هذه المنظمات، وتضم في عضويتها متخصصين من الأكاديميين ومن المهنيين، و بها لجان

فرعية مسئولة عن وضع المعايير الخاصة بالبرامج وتحديد الآليات وإجراءات المراجعة وإعداد الأدلة الخاصة بذلك، وبالتالي يمكن تقسيم هيأت ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي الكندية إلي (Baker,D.,2010):

1. هيأت حكومية رسمية: وهي أربعة أنواع، هيئات نص علي إنشائها التشريع من قبل الحكومات المحلية بالأقاليم ، هيأت تابعة لاتحاد مؤسسات التعليم العالي وهي التي تم إنشاؤها من قبل مؤسسات التعليم العالي نفسها لمعالجة القضايا ذات العلاقة بمستوى جودة التعليم العالي، المنظمات المهنية والتي تختص باعتماد البرامج الاكاديمية، وأخيراً هيئات الاعتماد الدينية اللاهوتية والتي تقوم باعتماد مؤسسات وبرامج التعليم العالي ذات الصبغة الدينية.
2. منظمات غير حكومية مستقلة وغير الربحية: وهي متنوعة تقدم خدمات غير رسمية وبشكل غير مباشر، حيث تساهم في التأهيل لمراجعة برامج التعليم العالي من خلال تقديم المشورة وتبادل الخبرات بين مؤسسات التعليم العالي، ومن أبرز هذه المنظمات غير الحكومية، رابطة هيئات الاعتماد بكندا (AAAC)، والتي تأسست علم 1994، كشبكة وطنية مكونة من هيئات الاعتماد المهنية، وتعمل على نشر المعرفة والممارسات الجيدة لهيئات الاعتماد المهنية، وتعمل على نشر المعرفة والممارسات الجيدة لهيئات الاعتماد المهنية، كذلك هناك رابطة الجامعات والكليات الكندية(AUCC)، وفي عضويتها 95 من الجامعات الحكومية والخاصة المانحة للدرجات العلمية، وهناك لجنة التعليم والاعتماد الكندي للتدريب، وهي تقوم بعمل تطوعي لمراجعة النظم الداخلية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة غير الحكومية وتقيم برامجها بغرض مساعدتها على تحسين جودة مخرجاتها.

وبما أن هناك اختلافات في نظم التعليم العالي بين المقاطعات والأقاليم، وتنوع في القوانين والسياسات التعليمية، بالتبعية كان هناك تنوع كبير في نظم وإجراءات ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، كما يوجد تباين في الآليات الموضوعة لضمان الجودة والاعتماد وعمل مراجعة داخلية تختلف ما بين كل مؤسسة تعليم عالي وأخرى في ذات الأقاليم والمقاطعة أحياناً، ولكن وبالرغم من هذا التباين إلا أنه يوجد هدف مشترك وهو ضمان الشهادات والدرجات العلمية التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي تتسم بالمصداقية وتحقق أهدافها، فهناك إطار عام مشترك لمعايير الجودة في جميع المقاطعات الكندية والمسمى بالإطار المرجعي للمؤهلات والدرجات الجامعية الكندية، وبالتالي يوجد اتفاق فيما يتعلق بإجراءات ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي الكندية ويمكن إجمالها فيما يلي(Elassy,2015):

1. المراجعة الإجبارية لجميع البرامج الجديدة أو المعدلة: وذلك من خلال مجلس الجامعة صاحبة البرنامج الجديد أو المعدل، على أن يتم ذلك من خلال مجالس جامعات أخرى.
2. المراجعة الدورية للدراسة الذاتية الخاصة بالجامعة: حيث يتم التقييم الدوري لجميع البرامج والمقررات من خلال تطبيق وتحليل الاستبيانات المتعلقة برضا الطلاب ورضا المستفيدين من الخدمة المقدمة وتقييم الأقران للبرامج من قبل خبراء متخصصين من خارج الجامعة مختصين في المجال الذي تتم مراجعته.
3. نشر النتائج: حيث تحرص المؤسسة على النشر بشكل علني لنتائج المراجعات والتقييمات لتكون متاحة للجميع.

ويوجد مستويين لضمان الجودة في كندا وهما المراجعة الداخلية ويتم فيها استخدام آليات التقديم الذاتي لإجراء المراجعات الداخلية لجودة البرامج من خلال اللجان الاستشارية العامة لكل برنامج تعليمي، وتقدم نتائج هذه المراجعات الداخلية للحكومة ويتم أخذ هذه

النتائج في الاعتبار عند توزيع التمويل الحكومي بغرض تحديد أهلية المؤسسة التعليمية لتلقي التمويل، أما المراجعة الخارجية والتي تتم للبرامج الأكاديمية عن طريق نوعين من المراجعة وهما المراجعة الخارجية للبرامج الجامعية الجديدة التي تراجع لأول مرة والمراجعة الخارجية للبرامج السارية والتي يتم عمل إعادة مراجعة لها، وتقوم بعملية المراجعة الخارجية لجان من المقيمين من خارج المؤسسة، وتتألف اللجان من الأكاديميين من جامعات أخرى، ومن ممثلين من المجتمع الخارجي غير أكاديميين من المهنيين ذوي الخبرة في نوعية البرنامج الذي تتم مراجعته(CICIC, www.cicic.ca).

وبعد ما تم عرضه من إطار فكري شامل لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، تصل الدراسة إلي النتائج والمقارنة بين دولتي المقارنة وذلك كما سيتم لاحقاً.

3. عرض نتائج الدراسة: (التحليل المقارن لنظم ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في دولتي المقارنة "الولايات المتحدة الأمريكية وكندا"):

مما سبق عرضه حول خبرتي دولتي المقارنة في نظم ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، يمكننا استنتاج العديد من النقاط للمقارنة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وتتمثل تلك النقاط في:

أ- الفلسفة وراء ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بدولتي المقارنة: حيث تتفق الدولتين في الاهتمام بجودة التعليم العالي المقدم بهما بشكل برجماتي اقتصادي، ولكن توجد بعض الاختلافات في الفلسفة وراء هذا الاهتمام، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ينصب على التأكد من جودة مخرجات التعليم ومدى تحقق المعايير المطلوبة من هيئات الاعتماد، ويتم التركيز بشكل أقل على المدخلات والعمليات، ولذلك عادة ما يتم الاهتمام برضا الطلاب عن الخدمات التعليمية المقدمة لهم وخاصة من خلال استخدام استبيان رضا الطلاب عن التدريس(SET)، وبذلك فأن آليات المراجعة الخارجية هي الأكثر بروزاً في نظم الاعتماد بالولايات المتحدة الأمريكية، أما في نظم ضمان الجودة لبرامج التعليم العالي الكندية نستنتج أنه يهتم بجودة العمليات بشكل كبير وذلك من خلال الاهتمام بآليات المراجعة الداخلية التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي طبقاً لظروفها وطبيعتها وذلك بالتركيز على ضبط الجودة أكثر من كونها تطبق فلسفة تحسين الجودة، وذلك بما لا يتعارض مع المعايير المحددة من قبل هيئات ضمان الجودة بالأقاليم والمقاطعات.

ب- المنظمات المسئولة عن تقييم هيئات ضمان الجودة والاعتماد بدولتي المقارنة: من خلال المقارنة بعد ما تم عرضه، يتبين أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفرد بوجود منظمات خاصة للاعتراف لهيئات الاعتماد وتهدف إلى تقييم عمل هيئات الاعتماد المختلفة، كمنظمتي مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي(CHEA)، وقسم التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية(USDE)، وهو ما لا يوجد له مثيل في السياق الكندي، فعلي الرغم من وجود منظمات غير حكومية في كندا مثل رابطة هيئات الاعتماد بكندا(AAAC)، ورابطة الجامعات والكليات الكندية(AUCC)، والتي تقوم بدور في مساعدة كل من هيئات ضمان الجودة ومساعدة مؤسسات التعليم العالي لتحقيق الجودة من خلال تبادل الخبرات، إلا أنها لا تعد جهات تقييمية لهيئات ضمان الجودة.

ت- مسميات الجودة والاعتماد في دولتي المقارنة: حيث تختلف المسميات لمصطلح الجودة والاعتماد في دولتي المقارنة، ففي كندا فأن مصطلح (ضمان الجودة Quality Assurance)، هو الأكثر استخداماً وخاصة ضمان جودة برامج التعليم العالي، حيث يتم التركيز على ضمان جودة البرامج والتأكد من وجود آليات مراجعة داخلية بكل مؤسسة تعليم عالي، ولكن يستخدم مصطلح (الاعتماد Accreditation)، في بعض المقاطعات والأقاليم بكندا، إلا أنه يقتصر على الاعتماد البرنامجي لبعض البرامج الأكاديمية في المجالات المهنية دون الاعتماد المؤسسي، كما ينتشر مصطلح (التعليم ما بعد الثانوي Post-secondary education)، وهو التعليم العالي ويشمل الجامعات والكليات الجامعية وكليات المجتمع المحلي والمعاهد الفنية.

ث- أما في الولايات المتحدة الأمريكية فأن مصطلح الاعتماد هو الأكثر انتشاراً، حيث يتم التركيز على آليات الاعتماد طبقاً لمدى استيفاء مؤسسة التعليم العالي أو برامجها لمعايير تضعها هيئات الاعتماد، أما المصطلح المستخدم للتعليم بعد الثانوي هو التعليم العالي كما هو شائع في معظم دول العالم، كما يستخدم في أمريكا مصطلح (الاعتراف Recognition)، وهو يستخدم بتقييم هيئات الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، من قبل منظمات تقييم هدفها هو التأكد من جودة هيئات الاعتماد وتقييم آليات عملها والمعايير التي تعتمدها هذه المنظمات للاعتماد.

ج- أهداف الاهتمام بجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في دولتي المقارنة: تبين من خلال المقارنة بين دولتي المقارنة أن مؤسسات التعليم العالي تسعى لرفع جودة مؤسساتها والحصول على الاعتماد لسبب اقتصادي نفعي متمثل في الحصول على تمويل من الجهات الحكومية الفيدرالية، واستجابة لضغوطات المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي، وكذلك لسبب جذب أكبر عدد من الطلاب الذين يهتمون في اختياراتهم للجامعات التي سيدرسون فيها من حيث كونها مؤسسة معتمدة أو غير معتمدة، وبالتالي نجد أن عامل المنافسة أقوى في الولايات المتحدة الأمريكية على عكس مؤسسات التعليم العالي في كندا حيث يتمثل الدافع الأكبر وراء اهتمامها في الحصول على الدعم من منح ومساعدات مالية من الحكومة الفيدرالية بالأقاليم.

ح- التنوع في هيئات ضمان جودة واعتماد بدولتي المقارنة: من نقاط الاتفاق في دولتي المقارنة هي التنوع في هيئات ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتنوع الاعتماد بين اعتماد مؤسسي واعتماد برنامجي واعتماد تخصصي، وبالتالي توجد هيئات الاعتماد المختلفة الإقليمية والوطنية للمؤسسات الدينية والوطنية المهنية و هيئات الاعتماد البرنامجي، أما في كندا فعلى الرغم من تنوع هيئات ضمان الجودة واختلافها من إقليم لآخر ومن مقاطعة لأخرى، إلا أنها جميعها تعتبر هيئات تركز على ضمان جودة برامج التعليم العالي دون الاهتمام بضمان جودة المؤسسة ككل.

خ- الجهات المسئولة عن ضمان الجودة والاعتماد بدولتي المقارنة: في الولايات المتحدة الأمريكية جميع هيئات الاعتماد بالولايات باختلاف أنواعها تعد هيئات غير حكومية مع أنها في البداية كانت هيئات حكومية كما سبق الذكر، أما في كندا تتنوع الجهات المسئولة عن ضمان الجودة، فمنها هيئات حكومية رسمية نص التشريع على إنشائها وهيئات تابعة لاتحاد مؤسسات التعليم العالي ومنظمات مهنية وهيئات اعتماد دينية، بالإضافة إلى وجود هيئات غير حكومية خاصة تقدم خدمات استشارية وتعمل على تبادل الخبرات بين مؤسسات التعليم العالي بعضها مع بعض وبين هيئات ضمان الجودة نفسها في مختلف الأقاليم والمقاطعات.

ونستنتج مما سبق ومما تم عرضه من تحليل مقارن لنظم الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، أن كلتا الدولتين لديها اهتمام كبير بجودة واعتماد مؤسساتها للتعليم العالي وتقديم أفضل الخدمات للطلاب، مع وجود بعض الاختلافات بينها تفرضها الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية لكل دولة من دولتي المقارنة، ولكن يجب الإشارة هنا إلى الاتفاقية الخاصة بالاهتمام بجودة برامج ومؤسسات التعليم العالي، والتي عقدت في عام 2004، بين كلا من اتحاد الجامعات الكندية(AUCC)، والمجلس الأمريكي للتعليم (ACE)، ومجلس اعتماد التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية (CHEA)، والاتحاد الدولي للجامعات(IAU)، ونصت الاتفاقية على وجوب زيادة التعليم العالي عابر الحدود، بهدف تقليل التمويل الحكومي على المستوى القومي، وبهدف تنوع التخصصات وتنوع أنماط التعليم العالي ومؤسساته، ومن أهم شروط الانضمام للاتفاقية وجوب أن يكون للمؤسسة المنضمة لتلك الاتفاقية نظام لمراجعة الجودة وتحسينها، يعتمد على الخبراء ومشاركة الطلاب ومراعاة آرائهم في ضمان جودة تلك المؤسسات، وبالتالي يتضح جلياً مدى اهتمام كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي وتحسين جودتها بشكل مستمر ودائم.

4. الخلاصة والتوصيات (الدروس المستفادة من خبرتي دولتي المقارنة لتحسين نظام جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا):

بعد ما تم عرضه في الإطار النظري وما تضمنه من أدبيات سابقة حول تجربتي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في مجال ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، توصلت الدراسة الحالية إلى تصور حول أهم الدروس المستفادة من تجربة دولتي المقارنة للاستفادة منها في تحسين العمل بضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا وأهم هذه الدروس التي يمكن الاستفادة منها والتي توصي بها الدراسة الحالية وهي:

أ- الربط بين ميزانية مؤسسات التعليم العالي الليبية وحصولها على الاعتماد المؤسسي والبرامجي: من خلال المقارنة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي نلاحظ أن الدولتين تضع التمويل

الحكومي شرط أساسي ومرتبط بمدى جودة التعليم الذي تقدمة مؤسسة التعليم العالي وخدماتها ودورها في خدمة البحث العلمي والمجتمع، وبالتالي شرط أساسي للحصول على التمويل للمؤسسة هو حصولها على الاعتماد أو الموافقة على برامجها التعليمية، والذي يمثل دافع قوي لتحسين العملية التعليمية وخدماتها، وبالتالي توصلت الدراسة الحالية إلى ضرورة الاسترشاد بهذه السياسة في تخصيص الميزانية لكل مؤسسة تعليم عالي في ليبيا، فالواقع الثابت في ليبيا هو تخصيص الميزانية لمؤسسات التعليم العالي قائمة على عدد الطلاب المسجلين فيها والأقسام والكليات، وليس على جودة البرامج التعليمية وحصولها على الاعتماد والدخول في منافسة مع المؤسسات المناظرة لها لتحقيق أعلى المستويات في الجودة، فالعمل على هذه السياسة وهي الربط بين الميزانية التمويلية وبين الحصول على الاعتماد والذي يتحقق بعد استيفاء المعايير التي وضعها المركز الوطني لضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي سيعمل على تشجيع المؤسسات لتحسين جودة تعليمها، والذي يمثل ضغط على هذه المؤسسات لتحسين أدائها.

ب- استحداث الاعتماد المهني التخصصي: من خلال المقارنة تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفرد في وجود الاعتماد المهني التخصصي بين أنواع الاعتماد التي تشترطها على مؤسسات التعليم العالي، أما في ليبيا يوجد الاعتماد المؤسسي وهو " إجراء تدقيق وتقويم شامل للمؤسسة التعليمية بغرض التحقق من استيفائها وتحقيقها لمتطلبات محاور الاعتماد المحددة وحصولها على الاعتماد خلال فترة زمنية محددة من بدء مزاولة نشاطها التعليمي، بشرط حصول المؤسسة قبل ذلك على ترخيص مزاولة أنشطتها من الجهة المختصة. وتستند عملية الاعتماد المؤسسي على سلسلة من المعايير التي وضعت من قبل المركز والتي يجب توافرها في مؤسسات التعليم العالي، والاعتماد البرنامجي وهو" إجراء تدقيق وتقويم شامل للبرامج التعليمية التي تقدمها المؤسسة بشكل منفرد بغرض التحقق من استيفائها وتحقيقها للمعايير الموضوعة وحصولها على الاعتماد بشكل دوري. في حين تستند عملية الاعتماد ألبرامجي على سلسلة من المعايير التي وضعت من قبل المركز والتي يجب توافرها في البرامج التعليمية (مرجين والشركسي،2012, 489)"، ويقصد بالاعتماد المهني التخصصي (Professional Accreditation)، هو الاعتماد الذي يمنح الشهادات ذات الصبغة المتخصصة كالطب والهندسة والقانون والتربية وغيرها، وعادة ما تقوم به النقابات والروابط المهنية بالولايات المتحدة الأمريكية (Eaton , 2011).

وبالتالي توصي الدراسة بضرورة الاستفادة من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق الاعتماد المهني التخصصي في ليبيا بحيث يكون هناك ثلاثة أنواع للاعتماد الذي يجب أن تحصل عليه مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، وذلك يكون من خلال إشراك النقابات المهنية المتنوعة في كل تخصص، مثل نقابة الأطباء والمعلمين والقضاة والمحامين وأعضاء هيئة التدريس وغيرها في وضع المعايير للحصول على الاعتماد المهني التخصصي، كما يمكن الاستعانة بالمعايير التي تضعها كل نقابة في الولايات

المتحدة الأمريكية ولكن بعد ملاءمتها مع البيئة المحلية في ليبيا، مع التأكيد على ضرورة استحداث مكتب في المركز الوطني لضمان الجودة والاعتماد في المؤسسات التعليمية والتدريبية خاص بالاعتماد المهني التخصصي.

ت- إنشاء منظمات للاعتراف بهيئات أو مراكز الاعتماد في ليبيا : تتميز مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال نتائج المقارنة بأن لديها ما يسمى بـ(الاعتراف Recognition)، والهدف من الاعتراف هو تقييم أداء الهيئات التي تمنح الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية مثل مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي(CHEA)، وقسم التعليم بالولايات المتحدة (USDE)، وذلك عن طريق منظمات خاصة.

وبالتالي يمكن الاستفادة من هذا بأن تقوم بعض المنظمات الإقليمية المهتمة بضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي مثل المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم(AROQA)، وهي جمعية دولية غير ربحية تأسست عام 2007، وهدفها النهوض بمستوى جودة التعليم العالي مع التركيز على النظم الموجودة في الدول العربية، وتقوم المنظمة بالعمل مع هيئات الاعتماد الدولية لتسهيل وضع المعايير والقياس والتعلم المتبادل ونشر الممارسات الجيدة عبر العالم العربي، وبالتنسيق مع وكالات الاعتماد المحلية العربية فيما يخص معايير الاعتماد ومقاييسه، وتوفير خدمات الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي العربية، والإشراف على تأسيس نظام تصنيف الجودة للجامعات العربية(المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، www.aroqa.org/artical .)، كما توجد هناك جهة أخرى في الوطن العربي تهتم بضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم وهي الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي(ANQAHE)، وهي منظمة غير حكومية ولا تهدف للربح وتأسست كذلك في عام 2007، وهدفها هو إيجاد آلية بين الدول العربية لتبادل المعلومات حول ضمان الجودة، وبناء هيئات جديدة لضمان الجودة ووضع معايير جديدة لإنشائها(الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي، www.anqahe.org).

وبذلك توصي الدراسة بضرورة الاستفادة من تجربة الولايات المتحدة في الاعتراف بهيئات الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، وأن تخضع الهيئات أو المراكز المسئولة عن الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي الليبية للتقييم من قبل هيئات ومنظمات تقوم بتقييم تطبيقها للمعايير وجودتها واستيفاء الشروط لقدرتها على منح الاعتماد، وذلك مثل الدور الذي تقوم به منظمة (CHEA) في الولايات المتحدة الأمريكية.

ث- تطوير الأساليب لتشكيل فرق المراجعة الخارجية:

توصلت الدراسة بعد التحليل المقارن بين كل من دولة الولايات المتحدة الأمريكية ودولة كندا، إلى أن كلا الدولتين تهتم عند تشكيل فرق المراجعة الخارجية التي تقوم بزيارة المؤسسة المتقدمة للاعتماد بضرورة أن يمثل فيها أعضاء عن المجتمع المحلي ممن لهم علاقة بتخصص المؤسسة أو البرنامج الذي يتم اعتماده من غير الأكاديميين من الجمهور ممثلي للمجتمع المحلي من رجال

الصناعة ورجال الأعمال وأولياء الأمور ذوي الخبرة والعلاقة بالتخصص، وهذا ما لا نجده في فرق التدقيق الخارجي لمنح الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي من قبل مركز ضمان الجودة والاعتماد في ليبيا، حيث يشترط عند تشكيل فرق المراجعة الخارجية أو التدقيق الخارجي أن يكون الأعضاء يتمتعون بالسمعة والمكانة الأكاديمية الطيبة ، مع توفر الخبرة الأكاديمية في التخصص(دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2012)، وبذلك توصي الدراسة بضرورة مشاركة أعضاء من المجتمع المحلي في فرق التدقيق الخارجي والاستفادة من خبراتهم والاستعانة بآرائهم بما يحقق التكامل المطلوب مع رؤية الأكاديميين المتخصصين وذوي الخبرة ويحقق الفائدة المرجوة لمنح الاعتماد لمؤسسة التعليم العالي.

ج- إنشاء منظمات لتأهيل مؤسسات التعليم العالي الليبية للتقديم للاعتماد:

من خلال تحليل نظم الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في كندا والولايات المتحدة الأمريكية تبين أن هناك هيئات تساعد مؤسسات التعليم العالي في كندا على تأهيل المؤسسات للاعتماد من الجهة المانحة، وهي جهات غير حكومية في كندا مثل رابطة هيئات الاعتماد الكندية (AAAC)، ورابطة الجامعات والكليات الكندية(AUCC)، والتي تقوم بدور مساعدة مؤسسات التعليم العالي لتحقيق معايير جودة هيئات الاعتماد المختلفة تبعاً لكل إقليم ومقاطعة، بحيث تقوم بتقديم النصح وتبادل الخبرات بين المؤسسات، كما تقوم بمساعدة هيئات ضمان الجودة الكندية لتحديث معاييرها وآلياتها.

وبالتالي من جوانب الاستفادة من تجربتي دولتي المقارنة هو أن تكون هناك هيئات ومنظمات تقوم بدورها التأهيلي لمؤسسات التعليم العالي الليبية الراغبة في التقدم للاعتماد، حيث لا نجد في ليبيا مثيل لهذه المنظمات، وأن المركز الوطني لضمان الجودة والاعتماد للمؤسسات التعليمية والتدريبية يقوم بهذا الدور من خلال "تقديم المشورة والنصح والتوجيه لمؤسسات التعليم العالي التي لم تحقق المستويات المطلوبة من الجودة في العناصر المطلوب اعتمادها، وذلك من خلال تقارير رسمية تبين مواطن القوة وجوانب القصور، وما يجب على المؤسسة المعنية القيام به من أجل تحقيق مستوى الجودة المطلوب، والتوافق التام مع معايير الاعتماد، وكذلك قيام المركز بإرسال فرق من الخبراء لمساعدة المؤسسات التعليمية في تنفيذ الدراسة الذاتية والتأكد من قيام المؤسسات بإتباع الآليات الصحيحة (مرجين ، 2016)"، ولكن في ذات الوقت الذي يقدم فيه المركز الوطني النصح والإرشاد لتأهيل المؤسسة التعليمية للاعتماد، يقوم كذلك بدور الحكم من خلال عمليات المراجعة الخارجية للمؤسسات التعليمية وبرامجها لمنح الاعتماد، " ففي نتائج التدقيق على محورين تستند إلى نتيجة التقييم الكمي)الإطراءات، والتأكيدات، والتوصيات وإلى نتيجة الاستنتاجات والملاحظات .بعد ذلك يصدر فريق التدقيق التوصية النهائية بمنح أو عدم منح تصنيف الاعتماد)المؤسسي أو ألبرامجي .(كما كان من المفترض أن يكون هناك مكاتب للجودة في الجامعات والكليات والأقسام هي التي تقوم بالتقويم الذاتي لإعطاء صورة عن المؤسسة والبرامج التعليمية التي تقدمها، وبعد هذه المرحلة تأتي مرحلة التدقيق الداخلي ومن ثم يأتي التقييم الخارجي من قبل المركز وذلك للحصول على الاعتماد سواء أكان

مؤسسياً أو برامجياً وصولاً للإبداع والتميز (مرجين والشركسي، 2012، 490)". وبالتالي نجد أن المركز يعاني من الازدواجية من حيث أنه (المؤهل) للاعتماد وفي نفس الوقت هو (المانح) للاعتماد.

وبالتالي توصي الدراسة الحالية بضرورة أن تكون هناك منظمات أو هيئات معنية بتقديم المساعدة والدعم لتأهيل مؤسسات التعليم العالي وبرامجه للاعتماد وتطبيق المعايير التي يشترطها المركز الوطني للاعتماد، وأن يقتصر دور المركز الوطني على تطوير معايير الاعتماد وآلياته، ومنح الاعتماد للمؤسسات المستوفية للمعايير بدون تأهيلها، ويمكن إنشاء هذه الهيئات أو المنظمات بحيث تكون جهات غير رسمية تقدم الدعم الفني لتأهيل مؤسسات التعليم العالي للتقدم للاعتماد وتقوم كذلك بعمل تبادل للخبرات بين المؤسسات المعتمدة وتلك التي تتأهل للاعتماد، كما يمكن أن تقوم بالدور التدريبي للقوى البشرية للمساعدة في رفع جودة أداء تلك المؤسسات.

ثانياً: المقترحات : ويقترح أن يتم:

1. إنشاء منظمات أو هيئات لمنح الاعتراف لمراكز أو منظمات ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي وتقييمها من حيث تطبيقها للمعايير والشروط لقدرتها على منح الاعتماد.
2. إجراء دراسة للمقارنة بين المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم(AROQA)، وبين الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم (ANQAHE)، لمعرفة نقاط التداخل أو الازدواجية بين مهام كل منهما والعمل على تقديم مقترحات لتحسين عملها.
3. إجراء دراسة مقارنة بين كل من دول اليابان وأمريكا باعتبارها من الدول الأوائل في مجال الجودة والاعتماد، والاستفادة من تجاربها في تحسين نظام ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في ليبيا.

5. المراجع:

1. دربي، فدوى فرحات(2013): واقع التدريب وإعادة التأهيل في ضوء إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي (دراسة ميدانية على عينة من موظفي وأساتذة جامعة بنغازي)، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، العدد الأول، المجلد الثاني عشر، 5-16.
2. الناصر، علاء حاكم محسن(2013): معوقات تطبيق (TQM) في كليات ومعاهد جامعة بغداد من وجهة نظر مدراء وحدات ضمان الجودة وتقويم الأداء "، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (12)، المجلد السادس، 165-183.
3. مرجين، حسين سالم(2016): المركز الوطني لضمان جودة التعليم في ليبيا "الفرص والتحديات" خلال المدة من 2006-2014، دراسة مقدمة في المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، خلال الفترة 19-11/ فبراير/ 2016، 1-20.
4. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو"، (2009): التقرير الإقليمي، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي" نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسئولية المجتمعية"، القاهرة، في الفترة من 31-5، إلى 2-6/ 2009، 12-19.
5. اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي "سابقًا" (2005): التقرير السنوي العام،مكتب الأمين، سرت، 12.
6. مكتب اللجنة الشعبية العامة (سابقًا) (2006): بند المتابعة والتقارير المعروضة على المؤتمرات الشعبية، مكتب الأمين، سرت، 242 .

7. المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية(2007)، دليل ضمان الجودة والاعتماد: المفاهيم والمعايير والإجراءات والأهداف،مركز ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، طرابلس، 13.
8. دياب، سهيل(2009): معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي"الجامعة الفلسطينية الفاعلة(دراسة حالة)"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع(17)، 11-43.
9. العاصي، نهى(2013): اتفاقية بولونيا وإمكانية تطبيقها في التعليم العالي بالعالم العربي-رؤية مقترحة، دراسة مقدمة لمؤتمر التعليم والتحديث في دول الاتحاد الأوروبي، المؤتمر السنوى الحادي والعشرون للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، خلال 28/نوفمبر/2013، ص ص 159-164.
10. عبيد، فتحية عبد الصمد(20212): الجودة والاعتماد الأكاديمي تأملات في زمن التحولات، دراسة مقدمة لمؤتمر التخطيط الاستراتيجي لجودة واعتماد المؤسسات الجامعية والتعليمية العربية، المؤتمر الدولي السابع للمركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، المجلد الأول، خلال الفترة من 22-24/ديسمبر/ 2012، ص ص121-139 .
11. حجي، أحمد أسماعيل(2012): ضمان جودة هيئات ضمان جودة التعليم والاعتماد ضرورة أم رفاهية، دراسة مقدمة لمؤتمر التخطيط الاستراتيجي لجودة واعتماد المؤسسات الجامعية والتعليمية العربية، المؤتمر الدولي السابع نحو آفاق للتميز، المركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، المجلد الأول، خلال الفترة من 22-24/ديسمبر/ 2012 ،ص ص 142- 162 .
12. السنبل، عبدالعزيز بن عبدالله (2012): رؤى وتصورات حول الاعتماد الأكاديمي في الجامعات العربية-دراسة تحليلية، دراسة مقدمة لمؤتمر دراسة مقدمة لمؤتمر التخطيط الاستراتيجي لجودة واعتماد المؤسسات الجامعية والتعليمية العربية، المؤتمر الدولي السابع نحو آفاق للتميز، للمركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس،القاهرة،م(1)، خلال الفترة من 22-24/ديسمبر/ 2012، 172-193.
13. وزارة التعليم (اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي سابقاً)، تقرير العرض على المؤتمرات الشعبية الأساسية،(سرت: مكتب الأمين ،2008) ص ص10-11 .
14. حسنين، منى محمود مولي(2015): تطوير البرامج الأكاديمية في جامعة الملك خالد في ضوء مؤشرات الأداة الرئيسية للجودة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي للتقييم والجودة والاعتماد الأكاديمي، خلال الفترة من 23-26-مارس-2015، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن، ص ص 122-143.
15. Harvey, L.,(2016): Analytic Quality Glossary, Quality research International, available at : www.Quality research international.
16. عبد المعطي، هشام(2015): أثر الجودة والاعتماد على تطوير وتحسين المؤسسات التعليمية، دراسة مقدمة للمؤتمر السنوي السابع "أثر الجودة والاعتماد في التعليم"، الدار البيضاء، الرباط، خلال الفترة من 7-2015/12/8، ص ص 89-122 .
17. الهيم، عيد صقر(2010): الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي العربي في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، مجلة الثقافة والتنمية، السنة العاشرة، ع(33)، ص ص 142-186 .
18. CHEA, sharing quality higher education across Borders: A statement on Behalf of higher education institutions Worldwide,WWW.unisco.org/iau/p
19. حسين، سلامة عبدالعظيم(2008): الجودة الشاملة والاعتماد التربوي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة.
20. Pope, R. and others,(2002): Evaluation of the implementation of the quality Assurance framework and standards for approval of higher education institutions and programmes , project report , London , http://www.nmc-uk.org.
21. عبده، عبد الكريم أحمد(2012): مقترح لتطبيق الاعتماد الأكاديمي بكليات التربية بالجمهورية اليمنية في ضوء خبرات بعض الدول العربية والأجنبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التربية المقارنة والإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة قناة السويس.

22. البيلاوي، حسن حسين وآخرون(2006): الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد "الأسس والتطبيقات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

23. Harcleroad, F.,(2011): Quality assurance in higher education in the twenty first century and the role of the council for higher education accreditation, institute for research and study of accreditation and quality assurance, Washington DC, PP. 1-12.

24. Glidden, R.,(2015):The contemporary context of accreditation, challenges in a changing environment, www.chen.org/Events.

25. Eaton, J.,(2011):Quality assurance in higher education institutions in the United States, a presentation on conference entitled "Towards a comprehensive system for quality assurance of higher education in Lebanon", a national conference organized by the association of Universities in Lebanon in cooperation with the national office of TEMPUS, UNESCO palace, Beirut, on 29-30 April 2011,PP1-15.

26. الجلبي، سوسن شاكر مجيد(2011): ضمان جودة واعتماد البرامج الأكاديمية في المؤسسات التعليمية:الأهداف، الإجراءات، النتائج، دراسة مقدمة لمؤتمر"بناء منظومة وطنية متكاملة لضمان جودة التعليم العالي في لبنان"، رابطة جامعات لبنان بالتعاون مع المكتب الوطني لبرنامج تمبوس الأوروبي، في الفترة 29–30 إبريل 2011 ، ص ص 2–39 .

27. حسين، سلامة عبدالعظيم(2008): الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة.

28. المهدي، سوزان محمد(2009): التجارب العالمية والعربية في إدارة نظم الاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي وإمكانية الإفادة منها في مصر، دراسة مقدمة لمؤتمر الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي، المؤتمر العلمي السنوي العربي الرابع والدولي الأول، جامعة المنصورة ، في الفترة من 8–9/ إبريل– 2009، ص ص 65–87.

29. Universities Canada, WWW.univcan.ca/universities/qualityassurance

30. Harvey, L.,(2016): Analytic quality glossary, quality research international, available at: WWW.qualityrereseearchinternational.com.

31. The Canadian Information Centre for International Credentials(CICIC), available at: www.cicic.ca

32. العاصي، نهى(2013): اتفاقية بولونيا وإمكانية تطبيقها في التعليم العالي بالعالم العربي– رؤية مقترحة)، دراسة مقدمة لمؤتمر "التعليم والتحديث في دول الاتحاد الأوروبي"، المؤتمر السنوي الحادي والعشرون للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، 28– نوفمبر/ 2013، ص ص 159–164.

33. Universities Canada, available at: WWW.univcan.ca/universities/quality/assurance

34. Baker, D.,andMiosi, T.,(2010): The Quality Assurance of Degree Education in Canada, Comparative and international Education, Vol(5), No(1), pp. 32-57.

35. Elassy, N.,(2015): Student involvement in the Egyptian quality Assurance system, quality Assurance in education Journal , vol(23), No(2), pp. 123-148.

36. The Canadian information centre for international credentials (CICIC), www.cicic.ca.

37. مرجين، حسين و الشركسي، عادل(2012): التجربة الليبية في مجال تقييم الجودة والاعتماد في برامج الدراسات العليا، دراسة مقدمة للمؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، خلال الفترة 4–5/ أبريل/ 2012، البحرين، 487– 494.